الثورة الاربعاء 22 صفر 1432هـ الموافق 26 يناير 2011م العدد (16877)

برلمانيون وأكاديميون وممثلو منظمات مجتمع مدني يتحدثون لـ« الثورة »:

التعديلات الدستورية خطوة مهمة لتطوير النظام السياسي وتعزيز البناء المؤسسي

أجرى اللقاءات/ عبد الملك الشرعبي – افتكار القاضي

تواصل اللجنة الخاصة بدراسة مشروع التعديلات الدستورية واللجان الفرعية المنبثقة عنها لقاءاتها الموسعة مع الفعاليات الوطنية لإثراء مشروع التعديلات الدستورية في مجلس النواب في إطار سلسلة اللقاءات والاجتماعات التي أقرت عقدها مع منظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والبحوث والأكاديميين والمهتمين بالتعديلات الدستورية. .. (الثورة) التقت على هامش هذه اللقاءات عدداً من المشاركين من برلمانيين وأكاديميين وممثلي منظمات مجتمع ومراكز أبحاث ودراسات ومهتمين وأجرت معهم هذه الحوارات ...

- أبو حليقة : حريصون على إشراك مختلف الفعاليات الوطنية لإثراء مشروع التعديلات

- العدلة : نقلة نوعية لتعزيز العمل المؤسسي وتوسيع المشاركة الشعبية

- د المخلافي : حاجة ملحة تتطلبها مقتضيات المرحلة الراهنة

- د مثنى : دفعة كبيرة لتعزيز الاستقرار السياسي والتنموي

- انتصار عمر: إفساح المجال لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية

- غيلان : المرحلة تتطلب إصلاحات سياسية،وتشريعية ومؤسسية ..

الأخ علي أبو حليقة – رئيس اللجنة الدستورية في البرلمان رئيس لجنة الصياغة الخاصة بدراسة التعديلات الدستورية يقول أن الهدف من هذه اللقاءات الموسعة إشراك كافة أطياف المجتمع من أحزاب وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع وأكاديميين ومراكز أبحاث ودراسات ومهتمين لتقديم ملاحظاتها ومداخلاتها حول التعديلات الدستورية وإثرائها بالمقترحات الهادفة إلى تعزيز وتطوير النظام السياسي والتشريعي ونظام الحكم المحلي وتعزيز دور المرأة .. مشيرا إلى أن اللجنة ستعقد مزيدا من الاجتماعات واللقاءات مع كافة الفعاليات الوطنية للخروج بأكبر حصيلة من الملاحظات والمقترحات لإثراء مشروع التعديلات الدستورية والتي لا شك ستثمر نتائج ايجابية تخدم وتطور العمل السياسي في اليمن .. وتنسجم مع آمال وتطلعات الجماهير اليمنية

نقلة نوعية

عبده العدلة عضو مجلس النواب يؤكد بدوره أن التعديلات خطوة هامة لتطوير النظام السياسي وبناء الدولة اليمنية الحديثة وتمثل نقلة نوعية في سبيل تعزيز العمل المؤسسي وتوسيع المشاركة الشعبية وبما يواكب تطورات العصر .

وقال إن إعتماد كوتا نسائية وتخصيص ٤٤ مقعداً في البرلمان يأتي إدراكا من المؤتمر الشعبي العام بأهمية دور المرأة في ظل الرعاية والاهتمام الذي تحظى به من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية باعتبارها شريكاً أساسياً لأخيها الرجل في مسيرة التنمية وتقديراً لمكانتها ومساهمتها في بناء المجتمع .. لكنه رأى بأن إيجاد غرفتين تشريعيتين (النواب والشورى) أمر غير مجد بنظره لأن إعطاء صلاحيات تشريعية لمجلس الشورى الذي سيكون منتخبا من المجالس المحلية والصورة غير واضحة في كيفية انتخاب أعضاء مجلس الشورى وتوزيعهم على مستوى المحافظات ، وبالتالي فأنا لست مع توسيع صلاحيات مجلس الشورى وأن يكون غرفة ثانية لمجلس النواب . وأرى أن يبقى كما هو سلطة استشارية لرئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية ويشارك في الرقابة على المجالس المحلية...

حاجة ملحة

الدكتور حمود المخلافي – جامعة صنعاء/ يعتبر مشروع التعديلات الدستورية تمثل خطوة مهمة لإحداث تطوير في النظام السياسي والتشريعي والمؤسسي وهي حاجة ملحة تتطلبها مقتضيات المرحلة الراهنة ويقول النظام السياسي في اليمن يأخذ بالنظام المختلط الذي يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني ويأخذ بنظام الغرفة التشريعية الواحدة المنتخبة من الشعب،فيما تأخذ معظم دساتير العالم بنظام المجلسين الذي أصبح سمة غالبة وقاسماً مشتركا للنظم الديمقراطية الحديثة لما يتمتع به من مزايا وأهداف تساعد على التدقيق في المهام التشريعية التي تقوم بها وتحقق التوازن في الأداء البرلماني وتعالج القضايا من خلال ثنائية السلطة التشريعية كونها أكثر تمثيلا للأمة ويؤدي إلى تخفيف حدة الصراعات بين البرلمان والحكومة ويوفر فرصاً أكبر للمناقشات والدراسات المتعمقة للقوانين والتشريعات والآليات الرقابية وما يتطلبه الأداء التشريعي والرقابي .

وفيما يتعلق بالتعديلات الخاصة بنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات فإنها تعد ركناً من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة وشرطاً للمشاركة الشعبية في الحكم لإحداث تنمية مستدامة تسهم في رفع مستوى معيشة الناس وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فإن المضي في عملية التعديلات ضرورة حتمية لتوسيع مشاركة الشعب بما يعزز من توسيع دائرة المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع لضمان حسن تنفيذ القوانين والأنظمة والمساعدة في سد الثغرات وتطوير أدائها.

فرصة تاريخية

انتصار عمر مدير عام المرأة والطفل بوزارة الإعلام ترى أن التعديلات الدستورية المتعلقة بالمرأة وتخصيص ٤٤ مقعدا في البرلمان تعزيز لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة كبداية تجعل المجتمع يتقبل تواجد المرأة في البرلمان فالكوتا مسألة هامة وضرورية بالنسبة للمرأة وبعد أن يتقبل المجتمع تواجد المرأة ربما تلغى هذه النسبة وسينتخبها المجتمع مثلها مثل أخيها الرجل..لكنها تعبر عن قلقها بأن لا يتم اعتماد نظام الكوتا من الانتخابات المقبلة بحكم أنها لا تزال ضمن مشروع التعديلات التي هي بحاجة إلى استفتاء شعبي وأخشى أن يتم ترحيلها إلى الانتخابات التي تليها ، و أدعو جميع الأحزاب وعلى رأسها المؤتمر إلى الوقوف بجدية أمام هذا الموضوع وتمكين المرأة من المشاركة كمرشحة في هذه الانتخابات وأن تخصص لها مقاعد مغلقة بغض النظر عن نتائج التعديلات الدستورية ..

تطوير التشريعات

الدكتور محمد مثنى نائب عميد كلية الإعلام يؤكد أن المرحلة الراهنة تستدعي إجراء تعديلات دستورية تمكن من تعزيز البناء المؤسسي لمؤسسات الدولة اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني وتعطي دفعة لعملية الاستقرار، الذي سيعزز بدوره عملية التنمية الشاملة في كافة المجالات.

ويعتبر إنشاء مجلس أمة بأنه سيكون أفضل بكثير من مجلسي النواب والشورى باعتباره سيضم ممثلي لكافة فئات وشرائح المجتمع، ناهيك عن تمكينه للمرأة من انتزاع حقها في تمثيلها في مجلس الأمة.

رؤية استراتيجية

عبد الله فرحان برلماني سابق يؤكد على ضرورة أن تكون التعديلات ذات رؤية استراتيجية بعيدة المدى باعتبار أن التعديلات الدستورية هي ثالث تعديلات تطال الدستور على مدى عشرين عاما، وان تؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد. وبالتالي لا بد أن تنطلق هذه التعديلات من مبدأ مصلحة الشعب ، ويرى أن نظام الكوتا سيسهم في تقبل المجتمع لفكرة منافسة المرأة. ويفضل في نظام الغرفتين بأن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بشكل مباشر من قبل الشعب وليس من قبل المجالس المحلية، على اعتبار أنهم أصحاب خبرة سياسية وتجارب ميدانية في العمل الحكومي، ناهيك عن كون المجالس المحلية فاشلة ولم تحقق أية نجاحات ملموسة.

تطوير مؤسسي

صالح غيلان من جمعية حماية المستهلك يرى أن التعديلات الدستورية تشكل أهمية بالغة لتطوير النظام السياسي والتشريعي ونظام السلطة المحلية في البلد . وهذه التعديلات مطلوبة للنهوض الاقتصادي والتطور المستقبلي، لأن المرحلة تتطلب إصلاحات سياسية،وتشريعية وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي وهذه الإصلاحات تتطلب تعديلات دستورية وقانونية تواكب متطلبات المرحلة،إلى جانب أن هذه التعديلات المطروحة على البرلمان أعطت أهمية كبرى للمرأة اليمنية لتعزيز مشاركتها السياسية كأخيها الرجل في مسألة التشريع، من خلال تلك التعديلات التي تمكنها من الوصول إلى البرلمان .

ونظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات من شأنه أن يعزز ويرسخ التجربة الديمقراطية، خاصة وأن التعديل بشأن الحكم المحلي أعطى الحق للمحافظات في انتخاب محافظيها خلافاً للنص السابق الذي كان ينص على عدد من الخيارات منها الترشيح والتعيين والتزكية.

مطلب شعبي

الدكتور عبد الله محمد علي من جامعة ذمار يؤكد أن التعديلات الدستورية مطلب شعبي وجماهيري بل أنها مطالب الأحزاب في الساحة الوطنية..، وسيتم على ضوئها تعديل بعض القوانين لاسيما في إعطاء السلطة المحلية الصلاحيات الواسعة في الحكم المحلي والحد من المركزية وإنعاش التنمية في المديريات والمحافظات .والعمل بنظام الغرفتين » مجلسي النواب والشورى « سيعطي صلاحيات واسعة في تشريع القوانين وبالتالي فإن انضمام مجلس الشورى إلى النواب سيكون رديفاً مساعداً للعملية التشريعية ورسم السياسات العامة للدولة وذلك لما يتطلبه الواقع التشريعي .. وهذا النظام » الغرفتين « معمول به في كثير من دول العالم و أصبح سمة بارزة في الحكم في هذه الدول ..

إصلاحات

أمة السلام حسين من جمعية النماء التنموية تقول « التعديلات فيها إصلاحات كبيرة وخاصة في ما يتعلق بشكل النظام الانتخابي والكوتا النسائية وطبيعة اللامركزية، وهذه كلها قضايا مهمة لإصلاح النظام السياسي في إطار المجتمع، بالرغم من أن هناك بعض الخلافات في المعترك السياسي بين مختلف القوى السياسية الآن هذه التعديلات برأي تمثل خطوة هامة لأحداث تطوير حقيقي في الجوانب السياسية والتشريعية والمؤسسية .

ولعل إشراك الفعاليات الاجتماعية من أحزاب ومنظمات سياسية ومجتمع مدني وأكاديمي سيضفي على هذه التعديلات نوعاً من الرصانة والشمولية باعتبارها ما زالت مشروعا قابلا للنقاش والحذف والإضافة بحيث تلبي الطموحات التي يتمناها المجتمع.

توسيع قاعدة المشاركة

جميلة محمد من مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ترى أن التعديلات الحالية بداية لتطوير النظام الانتخابي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، ويعتبر انتخابات أعضاء البرلمان بأنها لا تفرز الكفاءات المؤهلة وأن انتخابات الشورى يجب أن ترفد هذه المؤسسة التشريعية بالكفاءات المؤهلة. وان لا تتحول التعديلات إلى صراعات سياسية باعتبار نصوص التعديلات الحالية يكتنفها الكثير من الغموض، لكنه يرى بالضرورة تطوير الوضع الدستوري القائم. وان تراعي جوهر الإصلاح السياسي المنطلق من الديمقراطية وحماية المال العام.